ورشة عمل تستعرض التقرير الشامل لحقوق الإنسان في اليمن ..

البان : اليمن طبقت معايير حقوق الإنسان وأبرزها التعاون مع المنظمات المدنية

القربي : ننظر إلى حقوق الإنسان من بعد إنساني وينبغي عدم تسييس قضاياها

صنعاء/ سبأ:

نظمت وزارة حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أمس ورشة عمل حول مسودة الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان .

وقالت الدكتورة هدى البان وزيرة حقوق الإنسان في جلسة الافتتاح إن الورشة تأتي في إطار الحوار الحقيقي المنفتح على كل الجهات الحكومية وغير الحكومية المعتمدة على الشفافية والوضوح لضمان الخروج بتقرير وطني موضوعي يساعد مستقبلا على تحسين أوضاع حقوق الإنسان وتبني مواقف إيجابية قابلة للترجمة والتطبيق في إطار خطط عمل الحكومة في مجال حقوق الإنسان .

وأشارت إلى أن اليمن من الدول الذي طبقت في تقريرها المعايير والقواعد الدولية التي حددها مجلس حقوق الإنسان لكل دول العالم المعنية باستعراض تقارير دولها الشاملة في مجال حقوق الإنسان وأبرزها الالتزام بمبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية والاستناد إلى مبادئ التعاون والحوار الهادف بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بما يعزز قدرات الدولة على احترام التزاماتها بحقوق الإنسان .

كما لفتت البان إلى أن الحكومة اليمنية وهى تعد التقرير حاولت استعراض التدابير التي اتخذتها لتحقيق التناسق بين قوانينها وتشريعاتها الوطنية وسياساتها ورصد التقدم المحرز في مجال تعزيز حقوق الإنسان وتقديم التعهدات التطوعية القاضية بمعالجة الإشكاليات وتلافي أوجه القصور بشأن تنفيذ المعاهدات الدولية وتقييم الاحتياجات والأهـداف المستقبلية ورسم السياسات والخطط الهادفة إلى إدراك هذه الأهداف .

ودعت المشاركين إلى ضرورة التفاعل في هذا الملتقى الوطني لاستعراض ومناقشة تقرير المراجعة الدورية الشاملة لواقع حقوق الإنسان في اليمن في إطار الحوار التفاعلي البناء الهادف إلى تقييم مادة التقرير وإبراز الشوائب أن وجدت بغية إصلاحه وإخراجه بالشكل الموضوعي الذي يجب والخروج بنتائج إيجابية من شأنها إثراء جوهر التقرير .

وأكدت وزير حقوق الإنسان أن اليمن لن تستطيع التعامل مع المرحلة الجديدة إلا وفقا لقواعدها وطبقا لشروطها وأول هذه القواعد والشروط هى العلم والمعرفة والديمقراطية وحقوق الإنسان وهي منظومة متكاملة متراصة ومن غير الممكن تجزئتها أو إهمال أحداها مؤكدة على أهمية تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني بصرف النظر عن اختلاف توجهاتها وأنشطتها المتنوعة .

فيما أعتبر الدكتور أبو بكر القربي وزير الخارجية في كلمة الافتتاح التقرير عبارة عن كشف حساب يقدم من اليمن إلى مجلس حقوق الإنسان وفيه من السلبيات والإيجابيات التي لابد من المجتمع الدولي النظر إلى اليمن على أنه دولة فقيرة ويحتاج من الإمكانات اللازمة للارتقاء وتعزيز حقوق الإنسان ونرفض المعالجات دون تقديم الإمكانيات خاصة في مجال التنمية .

وأكد أهمية تعزيز وتفعيل مشاركة المجتمع المدني والذي يمثلون في هذا اللقاء 90 %.. مشيراً إلى التقدم الملحوظ في العلاقة ما بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وأن لم تكن بالمستوي المطلوب والحقيقي الذي لا بد أن نعمل على تعزيزه وترسيخه والدفع بها نحو المزيد .

وأكد أهمية الابتعاد عن تسييس قضايا حقوق الإنسان وليس فقط على المستوي الوطني ولكن على المستوي الدولي الـذي يجري فيه الكثير من التسيس لقضايا حقوق الإنسان والذي لا بد أن يبرز هذا الإشكالية في تقرير اليمن المقدم إلى مجلس الأمم المتحدة ولا بد من النظر لحقوق الإنسان من بعد إنساني بعيدا عن المماحكة السياسية .. منوهاً بأهمية محاسبة المجتمع الدولي تجاه قضايا حقوق الإنسان .

من جانبهما الدكتور عبد القادر قحطان عضو اللجنة الفنية لوزارة حقوق الإنسان و علي تيسير وكيل وزارة حقوق الإنسان استعرضا المبادئ التوجيهية للاستعراض الدوري الشامل .

أما كلمة المجتمع المدني فقد ألقتها أبتسام هاشم شرف تحدثت فيها عن شراكة المجتمع المدني والحكومة داعية المشاركين حكومة ومنظمات إلى ترسيخ مبادئ الشراكة على أرض الواقع وكذا زيادة مستوي مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة وتعد اليوم مشاركته في هذا التقرير مبادرة طيبة انطلاقا من مبادئ حقوق الإنسان .

وقد أبرز التقرير عدداً من الصعوبات والتحديات التي تواجه اليمن في إعمال السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان منها محدودية الموارد وشحة الإمكانيات المادية والاقتصادية وكذا التركيبة الاجتماعية بموروثها الثقافي وقضايا الإرهـاب والتصدي لها إلى جانب استمرار تدفق اللاجئين لليمن من القرن الإفريقي وصعوبة الطبيعة الجغرافية للبلد في إيصال بعض الخدمات الأساسية إلى بعض المناطق وتنامي مشكلة الإعاقة وفقدان مساحات واسعة من الأراضي بسبب الألغام وموروث الصراع السياسي لما قبل الوحدة.

دورة تدريبية في عدن خاصة بدعم التكوين القانوني لقضاء الأحداث

عدن / وداد شبيلي :
تصوير / محمد عوض:

بـدأت أمس في عدن فعاليات الـدورة التدريبية الخاصة بدعم التكوين القانوني لقضاء الأحداث وتطوير برامج التحويل والبدائل غير الاحتجازية التي تنظمها وزارة العدل بالتعاون مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي.

وفي حفل الافتتاح ألقى الأخ / عبدالكريم شائف أمـين عام المجلس المحـلـي فـي المحافظة كلمة أكد فيها أهمية انعقاد مثل هذه الدورات التي تهتم بإصلاح الأحـداث، مؤكداً أن هذه الدورة تعد خـطـوة إيجابية لتحسين ورفع كفاءة قضاء الأحداث وكذا المختصين في هذا المجال.

وأضـاف أن هذه الـدورة تأتي لتحسين وتعزيز العدالة وحقوق الـطـفـل، داعـيـاً إلـى مواكبة التطورات التي يشهدها العالم في هـذا المجال وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان.

كما ألقى القاضي / جسار العدوف رئيس محكمة استئناف محافظة عدن كلمة أوضح فيها أن الـدورة تأتي تنفيذاً لبرنامج الأخ رئيس الجمهورية واستناداً لدستور الجمهورية اليمنية في استغلال القضايا، مـؤكـداً أن وزارة العدل وبدعم من القيادة السياسية لن تدخر جهداً في سبيل تطوير القضاء والحكومة بما يواكب العصر، مؤكداً أن هذه الدورة تأتي ضمن سلسلة نشاطات تنظمها وزارة العدل بالتنسيق مع منظمة اليونسيف ومشاركة وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية لهدف تحقيق العدالة الإصلاحية من برامج تحويل تدابير اجتماعية وبدائل غير احتجازية.

كما ألقت السيدة / خلود نجم ممثلة المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي كلمة أشـارت فيها إلى الـدور الذي تقوم به المنظمة في العدالة الإصلاحية مع الأحداث وكذا مراجعة التشريعات المحلية في الوطن العربي، مشيرة إلى أن المنظمة تركز نشاطاتها في منطقة الشرق الأوسـط وشمال أفريقيا إضـافـة إلـى مراقبة التشريعات المحلية بما يتلاءم مع المعايير الدولية.

وتهدف الـدورة التي تستمر لمدة أربعة أيام لمشاركة (35) مشاركاً ومشاركة من العاملين مع الأحداث في عدد من المحافظات دعم التكوين القانوني والنفسي للعاملين مع الأحـداث وتطوير وتطبيق برامج تحويل التدابير الاحتجازية للأحداث وستقف الـدورة أمـام عدد من المواضيع تتعلق بـالـعـدالـة الإصلاحية والتدابير غير الاحتجازية " المـفـهـوم المـبـادئ الأسـاسـيـة المعايير الـدولـيـة والنصوص محلية، أنواعها وتطبيقها" وكذا استعراض تجـارب ناجحة من برامج التحويل والبدائل غير الاحتجازية محلياً وخارجياً إلى جانب المـبـادئ الأساسية في التعامل مع الأحـداث والقوانين والـنـصـوص المحلية والمعايير الـدولـيـة ذات الـعـلاقـة ودور المحامين والشرطة والنيابة في التنفيذ وحصر الموارد والتعاون مع المجتمع المدني.

في اجتماع لمحلي ذمار برئاسة العمري

وضع ضوابط قسائم المخالفات المرورية والارتقاء بالخدمات والمناقصات وتوزيع المساعدات العينية

ذمار/ة سبأ:

ناقشت الهيئة الإدارية للمجلس المحـلـي بمحافظة ذمـار أمس بـرئـاسـة المحـافـظ يحيى علي العمري القرارات التي اتخذها عدد من المجالس المحلية بمديريات المحافظة , حول تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية وإيجاد الحلول لبعض المشاكل التي تواجه سير تنفيذ المشاريع .

وفي الاجتماع الذي حضره أمين عام محلي ذمـار مجاهد شائف العنسي أكـد المحـافـظ العمري على تحمل مجلس مديرية وصاب مسألة تـوزيـع حصة المعونة الإمـاراتـيـة مـن القمح التي لم تستكمل بعد في المديرية وفقا لصلاحياته وللآلية المتبعة في توزيعها.

وشـدد على ضـرورة التقيد بالإجراءات القانونية فيما يتعلق بتنفيذ المـنـاقـصـات الخـاصـة بالمشاريع وشراء المعدات الخاصة بالطرقات وغيرها , مؤكدا أن قيادة المحـافـظـة والمـجـلـس المحـلـي ستتخذ الإجـــراءات العقابية القانونية ضد المخالفات في حال وجودها .

وناقش الاجتماع بحضور مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق بالمحافظة المـهـنـدس هيصمي أحمد الهيصمي , ونائب مدير عام مكتب المالية محمد الحوشبي موضوع التغذية الخاصة بطلاب القسم الداخلي للمهد العالي للعلوم الصحية بذمار والبالغ عددهم حاليا 225 طالبا وطالبة , واقـر تكليف الجهة المختصة بإنزال مناقصة عامة في أقرب وقت ممكن وفقا للقانون وإيقاف العملية السابقة فـي توزيع مخصصات التغذية .

كما ناقش اجتماع الهيئة الإدارية لمحلي محافظة ذمار طلب الإدارة العامة للمرور بـوزارة الداخلية , مـن المجلس المحـلـي تجنيب ثلاثة في المائة من المخالفات المـروريـة لصالح رجـال المـرور , وأكـد الاجتماع تعديل رؤيته السابقة بهذا الخصوص بالنظر على ما يمكن أن يترتب عليه من مخالفات وتعسف قد يرتكب ضد المواطنين من مالكي المركبات , دون وجـود الضوابط الفعلية التي تنظم عملية منح قسيمة المخالفات .

واكد الاجتماع رفض الموضوع في الوقت الحالي والتأكيد على وضـع الـضـوابـط والإجـــراءات الكفيلة بضمان عدم منح قسائم المخالفات بصورة يراها البعض تعسفية في حق السائقين لمجرد زيادة حصة المحافظة من عائدات المخالفات المرورية .

وقد شدد المحافظ يحيى العمري وأمـيـن عـام المـجـلـس المحلي مجاهد العنسي على ضـرورة الارتـقـاء بالخدمات المـرويـة في مختلف طرق المحافظة والتأكد من مشروعية الإجـراءات الخاصة بالمـعـامـلات المـروريـة تفاديا لأية شكاوى قد تبلغ المحافظة والمـجـلـس المحـلـي مـن قبل المواطنين بخصوص التعاملات المرورية .

وفيما يتعلق بمذكرة مديرية عتمة الخاصة بدفع 5 في المائة من المساهمة في تنفيذ مختلف المشاريع بالمديرية أقر الاجتماع تحديد المشاريع التي تتطلب هذا الخصم ومعرفة تكاليفها كاملة وتحديد مقدار المساهمة فيها مسبقا قبل المـوافـقـة على أي مشروع منها .

وأقر الاجتماع تخصيص مبلغ مليون ريـال لاستكمال المبلغ المخصص لتنفيذ مشروع خزان مياه أرضي في منطقة بني علي بمديرية وصاب السافل , المعتمد لتمويله من مشروع الأشغال العامة مبلغ 32 مليون ريـال ويتطلب إضافة مليون وأربعمائة ألف ريال .

وكـانـت مـذكـرة مـن محلي المديرية أوضحت أن مبلغ أربعمائة ألف ريال جرى توفيرها بمساهمة وتبرعات المواطنين في المنطقة , فيما يتطلب الأمر تخصيص مليون ريال لاستكمال المبلغ كامل خلال مدة شهر حتى لا يتم ترحيل المبلغ المرصـود مـن المـشـروع وتحـرم المنطقة من حاجتها إلى مشروع توفير مياه الشرب .

وأقـرت الهيئة الإداريـة لمحلي المحافظة تخصيص مبلغ خمسة مـلايـيـن ريـــال للمساهمة في مـشـروع شـق طريق السنفية بوصاب السافل البالغ طوله 3 كيلو متراً وبتكلفة إجمالية 28 مليوناً , وتم تكليف مكتب الأشغال العامة والطرقات بالمحافظة للإطلاع والإشـراف على الدراسة الخاصة بالمشروع والعقود المتعلقة به ومتابعة التنفيذ .

وكلفت الهيئة الإداريـة مكتب الأشغال أيضا بالقيام بإجراء دراسـة خاصة للاستفادة من المـسـاحـة المـقـابـلـة لمبنى المستشفى العام بذمار بتحويلها إلى مسطح نباتي أخضر وحديقة بما يعكس منظراً جماليا وحضريا ويكون متنفسا للزائرين , وحماية هذه الحديقة من السطو والعبث باعتبارها مصلحة عامة.

نظمها اتحاد نساء اليمن لأربع محافظات

محافظ صنعاء يحث على تفعيل دور المرأة في إنشاء مشاريع مدرة للدخل

رمزية الإرياني: إستراتيجيتنا إقامة مشاريع توفر التمويل الذاتي للفرع

صنعاء / سبأ:

بـدأت أمـس بمحافظة صنعاء الـدورة التدريبية الخاصة بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية نظمها فـرع اتـحـاد نساء اليمن بالمحافظة بالتعاون مع المشروع الاسـتـشـاري لمنظمة (كـيـر) العالمية.

وتهدف الدورة التي تستمر ستة أيام إكساب 20 متدربة من فروع اتـحـاد نساء اليمن بمحافظات صنعاء البيضاء وأبـيـن وحجة مـعـارف نظرية عـن المحاسبة والمصطلحات الأساسية وخطوات التسجيل في الدفاتر المحاسبية وأنواع الحسابات .

وفي افتتاح الدورة حث محافظ صنعاء نعمان احمد دويد القيادات النسوية الى تفعيل دور المرأة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعمل على انشاء مشاريع مـدرة للدخل .. مؤكدا استعداد قيادة المحافظة توفير قروض ميسرة بدون فوائد بحوالي خمسين مليون ريـال لتمويل مشاريع مدرة للدخل بهدف زيادة دخل الأسرة، وكذا تمويل اي دورات تدريبية تساعد على إدارة مثل هذه المشاريع.

ودعـا المحافظ المتدربات الى الاستفادة من الدورة ليتمكن من العمل في مسك الحسابات بفروع الاتحاد في المحافظات المشاركة.

ومن جانبها أشارت رئيسة اتحاد نساء اليمن رمزية عباس الارياني ان إستراتيجية الاتـحـاد تتضمن اقامة مشاريع مـدرة للدخل في جميع المحافظات لتوفير التمويل الذاتي لانشطة الفروع وكذا العمل على ايجاد مباني للفروع.

فيما أشـارت مديرة المشروع الـفـنـي والاسـتـشـاري حـوريـة الاريـانـي ورئيسة فـرع اتـحـاد نساء اليمن بالمحافظة حورية جارالله الى أهمية إقامة مثل هذه الدورات الخاصة بتأهيل العاملات بفروع الاتحاد وخاصة في المجال المالي.

الـى ذلـك تم أمـس بمبنى محافظة صنعاء فتح المظاريف الخاصة بمشروع تسوير المعهد التقني والفني بمديرية الحيمة الداخلية بحضور وكيل المحافظة فارس الكهالي.

شكراً لصندوق النظافة وفي انتظار التشجير

هدى فضل

في السنوات الأخيرة ازدانـت مدينة عدن بكثير من المساحات الخضراء، التي أضفت جمالاً لا يضاهيه جمال على كثير من الشوارع والمدن، إلا أن بعض هذه المساحات لم تسلم من يد العابثين سواء من الصغار أم الكبار كما حدث في الأحواض التي خصصت للتشجير في الوحدة السكنية المقابلة لشارع أروى (وحدة سجن عدن سابقاً).

حيث قام الأطفال والكبار على حد سواء بالعبث بمحتويات هذه الأحواض من الأشجار المغروسة والورود، وأحالوها إلى تربة لا حياة فيها، ليس هذا فقط بل قاموا بتمزيق الشبوك التي وضعت لحماية الأشجار والورود من التلف وإتلافها بشكل عبثي مؤلم، لا ينم عن أي مستوى من الوعي أو المسؤولية من قبل ساكني هذه الوحدة فالصغير أو الكبير الذي يعبث بما هو في مصلحته ويقف الجميع يتفرج عليه دون أن يجد من يقول له لماذا؟ أو يحاسبه، أو يحاسب ولي أمره على عدم منعه أو على الأقل توبيخه .

ففي رأيي هذا يحتاج للتعامل الجدي في الأمر، خاصة أن هذا أصاب المهندسة التي كانت مكلفة بالمشروع، وأيضاً العاملين الذين قاموا بغرس الشتلات، وعمل الحماية لها بالإحباط ، ومن بعدها تركت الأحواض فارغة، وهذا في رأيي ليس الحل فنحن والكثيرون بحاجة للتشجير والمسألة فقط بحاجة لقليل من الشدة والمحاسبة لهؤلاء حتى يتعلموا احترام جهود الآخرين، وعلينا واجب أن نحافظ على هذا الجهد حتى يفرح كل من بذل ولو القليل في سبيل إتمام هذا المنجز وليتم استبدال الغرسات الصغيرة بالأشجار الكبيرة كالنخيل والتي يصعب العبث بها وقلعها وتشكل منظراً جميلاً في الحي.

كل المسألة أن البعض يحتاج لوقت حتى يتعود على بعض الأشياء حتى وإن كانت جميلة دون المساس بها وإتلافها، فعندما تم تشجير كثير من الطرقات العامة والشوارع لم أكن أعتقد أن هذه الأشجار والورود ستترك دون عبث أو إتلاف، وها هي باقية وصامدة ويمر الجميع من أمامها يتمتع ولا يعبث بها أو يتلفها، المسألة مسألة تعود وبالتأكيد محاسبة لكل من يقوم بإتلاف أي ملكية عامة أو مظهر عام جميل ويشوهه وعلى المدارس أن يكون لها دور تربوي في هذا الاتجاه، وكذا منابر الإعلام والمساجد، وكذا الأسر التي يفترض بها تحمل مسؤولية أبنائها، ولا ننسى دور عقال الحارات والبلديات.

صندوق النظافة بذل ما يستحق الشكر له في مجال التشجير سواء للشوارع أم الأحياء، ولكن إتلاف محتويات بعض الأحواض من الأشجار لا يعني تركها فارغة بل محاولات تشجيرها مرة ثانية وثالثة، وفي مواقع كهذه قريبة من الحركة لنستبدل الورود والأشجار الصغيرة بالأشجار الكبيرة التي يصعب إتلافها والعبث بها، وبالتالي إعادة تشجير جميع الأحواض الفارغة سواء داخل الأحياء السكنية أو على الشوارع العامة، كما لابد من الإشارة هنا إلى الأحواض الواقعة في محطة الباصات في الميدان والتي ومنذ أن تم بناؤها وهي فارغة وأصبحت تستغل كموقع لرمي القمامة ولا أعتقد لأن هذه الأحواض بنيت لهذا الغرض.

تحية لصندوق النظافة وقسم التشجير ومزيداً من العطاء في سبيل أن تصبح عدن جميلة حضارية وتحيطها بيئة نظيفة.